المجلة العلمية لكلية الآداب مج 10، ع2 (2021) 189 - 205
المجلة العلمية لكلية الآداب
https://artdau.journals.ekb.eg/

القوانين والمراسيم في الهند قبل الاحتلال البريطاني (1707/1600)

سامية حلمي حافظ جاد
طالبة دكتوراة – قسم حضارات شرق أقصى (تاريخ حديث) –كلية الدراسات الأسيوية العليا - جامعة الزقازيق

المستخلص

هدف البحث إلى إبراز اهتمام السلاطين المغول بالنظام القضائي في الهند خلال الفترة من 1707/1600 من خلال إصدار القوانين والمراسيم والفرمانات المنظمة لسير العدالة في البلاد، وحيث كانت العدالة تعبر عن رؤية السلطان لتحقيق الأمن في ربوع الهند لكافة المواطنين بمختلف شرائعهم الهندوس، كما رصد البحث أيضا القوانين والمراسيم والفرمانات البريطانية التي صدرت لتنظيم عمل شركة الهند الشرقية في الهند، والتي تلاها مباشرة منح الشركة حق إصدار القوانين والتشريعات لمحاكمة موظفي الشركة المتهمين بمخالفة القوانين.

الكلمات المفتاحية:
السلاطين، المراسيم، القوانين، المغول، شركة الهند الشرقية

تاريخ المقالة:
تاريخ اســـــتلام المقالـــة: 25 مارس 2021
تاريخ استلام النسخة النهائية: 22 مايو 2021
تاريخ قبـــول المقالـــــة: 9 يونيه 2021

1. المقدمة

تعد الهند من أكبر دول العالم من حيث المساحة وعدد السكان فضلا عما تملكه من إمكانات مادية وبشرية لذلك كانت عرضة للسيطرة الاستعمارية، لذلك جاءت أهمية هذا البحث من أجل تسليط الضوء على القوانين والمراسيم المغولية والبريطانية التى صدرت منذ تأسيس شركة الهند الشرقية نهاية عام 1600، وحتى وفاة السلطان أورانجزيب عام 1707م، وشهدت هذه الفترة اهتمام الحكام المغول بوضع النظام القضائي في الهند، وكان القضاء في ظل الحكام المغول يعبر عن رؤية السلطان للعدالة داخل المجتمع الهندي، وحرص السلاطين المغول في إمبراطورية الهند الإسلامية على تحقيق العدل في دولتهم وبين رعاياهم، وانتشر الأمن في ربوع الهند من خلال وضع معايير شغل منصب القضاة وتوليتهم منصب القضاة بأنفسهم، وكان صدر الصدور يعاونون السلاطين في إقامة العدل وفق قواعد الشريعة الإسلامية مع مراعاة أحوال شرائع الهندوس فيما يعرض عليهم من مشاكل وما يقع بينهم من خصومات، فالسلطان كان يحث موظفيه على إجراء العدل بين جميع المواطنين.

2. مشكلة البحث

اهتمام شركة الهند الشرقية فى الهند بسن العديد من القوانين والتشريعات وإصدار المراسيم خلال الفترة 1707/1600م لتثبيت أركانها لخدمة المصالح البريطانية في الهند، ولتثبيت أركان الاحتلال البريطانى لشبة القارة الهندية.

3. تساؤلات البحث

تحاول هذه الدراسة أن تجيب على التساؤلات التي تدور حول وماذا تريد أن تعرف؟ والواقع أن الأسئلة هي التي تجيب على ماذا تريد أن تعرف هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن الإجابة على الأسئلة هي غاية البحث وتحقق أهدافه على النحو التالي:

1. ماهية القوانين والمراسيم المغولية في الهند؟
2. هدف نشأة شركة الهند الشرقية البريطانية؟
3. لماذا صدرت القوانين والمراسيم البريطانية في الهند؟

4. أهدف الدراسة

إلقاء الضوء على أنواع القوانين والمراسيم والتشريعات لدولة الهند التى صدرت خلال الفترة من 1707/1600م.

5. أهمية البحث

ترجع اهمية البحث في رصد دور القوانين والمراسيم والتشريعات في إقامة دول قوية قادرة على تحقيق رغبات وطموح شعبها، ولذا

اهتمت شركة الهند الشرقية منذ نشأتها في الهند نهاية عام 1600م كشركة تجارية بإصدار القوانين والمراسيم المحددة لعملها من قبل التاج لتثبت أركان الاحتلال البريطاني في الهند.

6. منهج البحث وإجراءاته

يعد المنهج العلمي هو الإطار الذي يتحدد من خلاله التحليل والتفسير، ويمكن القول أن المنهج الملائم لهذه الدراسة هو المنهج التاريخي باعتباره إطارًا منهجيًّا يخدم أهداف البحث وأسئلته.

7. أسباب اختيار الموضوع

إلقاء الضوء على نهاية الدولة المغولية، وبداية مرحلة الاستعمار البريطاني للهند من خلال تأسيس شركة الهند الشرقية في ظل حكم السلاطين المغول، وصدور العديد من المراسيم الفرمانات والتشريعات من الجانب المغولي ومن الجانب البريطاني.

8. حدود الدراسة

- الحدود المكانية: دولة الهند.
- الحدود الزمانية: 1707/1600م.

9 نتائج الدراسة

بدأت شركة الهند الشرقية في احتكار تجارة الشرق والتجارة في الهند، بموجب المرسوم الملكي الصادر بتأسيس الشركة، وذلك في ظل احتياج الإنجليز للحصول على التوابل الهندية والمنتجات الهندية بأسعار مخفضة[1]، واعتمد دخل Elc على نظام التقاضي أوما يسمى بالميثاق القضائي، حيث كان ميثاق عام 1600م بمثابة الخطوة الأولى لتأسيس المحكمة القضائية حيث منح الشركة سلطة سن القوانين، ومكن الميثاق الشركة من الاحتفاظ بالقوات المسلحة، والقائد والضباط الآخرين الذين كانوا مناسبين للحاكم ومجلسه، وحيث سمح لشركة الهند الشرقية بوضع قوانين عامة، وبطبيعة الحال كانت المرة الأولى التى يسمح فيها لهيئة غير حكومية بسن القوانين، وكانت العقوبات تتراوح بين الغرامة والسجن البسيط والسكتة الدماغية والجسدية، وتم منع الشركة من سن القوانين في حالات القتل والخيانة والخداع[(2)].

[1] الفقي عصام الدين عبد الرؤف (2002).بلاد الهند في العصر الإسلامى منذ فجر الإسلام وحتى التقسيم، مصر، دار الفكر العربى، ص 241، 240.

[(2)]Junaid Iqbal Awan(N.D).Judicial System of East India Company.p2. https://www.academia.edu

وكانت تلك المراسيم"Decrees"[1] تشمل القضاة والولاة والإقطاعيين والمزارعين، وكان السلطان يهتم بفرض العدالة على جميع المواطنين من خلال تطبيق العدالة القضائية حيث يقوم السلطان بالإشراف على كافة الوظائف الفعالة والمهمة[2].

وكان النظام الإداري المغولي يتولى إدارته اثنان من كبار الضباط رفيعي المستوى، نواب وديوان للعمل كرئيس للحكومة والجيش مع مسئولية الحفاظ على القانون والنظام في الإقليم حين كان رئيس الديوان مسئولًا عن الفصل في قضايا الدخل وتحصيل الإيرادات[3] ،وأصدر التاج البريطاني في عام 1614م مرسومًا بتعيين "توماس روى Thomas Roy"سفيرًا لبريطانيا لدى بلاط الإمبراطور المغولي جهانجير" Cihangir " [4] في الهند للمساهمة في زيادة تجارة شركة الهند الشرقية والعمل لصالح الشركة ودعم تواجدها في الهند[5].

واشترط المرسوم عدم تعارض القوانين" Laws "[6] التى تسنها الشركة مع القوانين البرلمانية المطبقة في الإمبراطورية البريطانية، وجدير بالذكر أن البرلمان البريطاني تولى بعد ذلك إصدار قوانين لتنظيم الجانبين السياسي والتجاري للشركة، ووضع كافة معاملات الشركة تحت رقابة

[1] المراسيم: هى مجموعة القرارات واللوائح والأوامر التى يُصدره السلطان أوالملك أو رئيس الجمهورية أورئيس الوُزراء في مسائلة تنظيميَّة معينة، وكان يختم بخاتم السلطان. للمزيد فضلا - الجنابى إنعام حميد شرموط (2014). إمبراطورية المغول الإسلامية في الهند(1525/ 1656م)، أطروحة دكتوراة، كلية الآداب -جامعة الأنبار،ص66.

[2] الجنابى إنعام حميد شرموط : نفس المرجع ، ص69.

[3]Monem Bashir Ahmad:(2015),Administration of Justice in Medieval India,Study in the Summary of the Judicial System,Master Thesis, Aligarh University,Law Newspaper Press, Allahabad,India.259.

[4] جهانجير : هو نور الدين ابن جلال الدين أكبر تولى حكم الهند من 1605-1627م، وإستكمل جهود والده في تطوير الدولة المغولية - للمزيد فضلا راجع - النمر عبد المنعم ، نفس المرجع ،ص289.

[5] سير ويلسون أرنولدت (2016). تاريخ الخليج، ترجمة محمد أمين عبد الله، ج4، عمان، ص 104.

[6] القوانين : هى نصوص يُقرُّها المجلس النيابي ويُوقع عليها السلطان أوالملك أورئيس الجُمهوريَّة لتصبح واجبة التنفيذ، وتحدد القوانين المبادئ والقواعد الأساسيَّة المنصوص عليها في دُستُور الدولة. للمزيد فضلا راجع البحرى حسن البحرى حسن (2018). القانون الدستورى والنظم السياسية، الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، ص3.

الحاكم العام في كلكتا إلى أن تم تشكيل جهاز رقابي للإشراف على شئون الشركة[1].

قامت شركة الهند الشرقية بتعيين الدكتور جون سانت جون " John St. John " قاضيا رؤساء للقضاء في بومباي، والسير جون بيغز" Sir John Biggs " في بومباى وكلكتاعلى التوالي، ولم تهتم الشركة بتعيين قضاة محترفين إلابعد فترة طولة لتطبيق قانون إنجلترا بين الموضوعات الإنجليزية. مع توطيد النظام القضائي في مناطق الشركة، بدأت التقارير القانونية على نطاق ضيق للغاية. ارتبط تاريخ عقيدة السوابق، سواء في الهند أو في إنجلترا، بتاريخ إعداد التقارير القانونية. دورين، الذي أصبح فيما بعد قاضيًا في محاكم صدر ديوانى عدلات " Sadar Diwani Adalat" في كلكتا[2]، واستفادت شركة الهند الشرقية من نظم حكم المغول خاصة في مجال إدارة المقاطعات الهندية، ونظام إيجار الأراضي وغيرها من نظم الدولة المغولية[3].

أدانت EIC تراخي الحكام والنواب الهنود في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في عهد المغول لتبرير استيلاء الشركة على السلطة السياسية في الهند، وأعادت EIC ترتيب الهياكل السياسية والقانونية مع التظاهر بالحفاظ على نظام مؤسسات المغول[4] ، تعددت طرق المنافسة الدولية على الاستيلاء على الهند سواء باستخدام العنف تارة والمؤمرات والدسائس تارة أخرى أو بالتقرب للأمراء والنواب، ونمت Eic بموجب المراسيم التي أصدرها السلاطين المغول[5]

وقع الإمبراطور جهانجير اتفاقية مع Eic تقضي بإعطاءالأفضلية لتجارة الشركة، وعليه فتح الهند للتجارة على مصراعيها أمام إنجلترا لأول مرة، مما سهل مهمة الشركة في الاستيلاء على الهند، وتوفي جهانكير عام

---

(1) المنوفى محمود كمال (1974) .النظام السياسى في عهد نهرو، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ص26.

(2) Junaid Iqbal Awan: Ipid.p.11-12.

(3) مرزوق محمد حافظ أحمد(2016). سياسة بريطانيا في إدارة الهند وأثرها على أوضاع المسلمين في شبه القارة الهندية، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب- جامعة الأسكددرية، ص39.

(4) Piyush KumarTiwari (2014 April).The East India Company and Criminal Justice,The Role of Orientalists,International ,Social Science Journal of Vol 3.p2..

(5) النمر عبد المنعم (١٩٥٩). تاريخ الإسلام في الهند، دار العهد للطباعة، القاهرة، ص 241-242.

1627م [1]، ومنحت شركة الهند الشرقية عام 1644م إذنًا بعمل كافة التسهيلات من أجل إقامة مصنع في البنغال[2]، وقامت الشركة بتحريف الفرمان السلطانى الصادر عام 1650م بإعفاء تجارة الشركة الحرة من الضرائب، وتم دفع الرشاوى إلى الموظفين المحليين، وبعد فترة قصيرة مارست الشركة امتيازاتها وممارسة التجارة جبرا [3].

قانون شاهي:

يعد قانون شاهي" Shahi's law "من المجموعة الثالثة من قوانين اللوائح الصادرة من وقت لآخر من قبل الملوك في شكل فرمانات "Farmans"والإعلانات المعروفة باسم الدستور "Dastur" في المجالس الصادرة عن الملك البريطاني، كما نصت اللوائح الواردة في مجموعات دائرة قانون شاهي حيث مكن الدستور من وضع اللوائح وتنظيمها في العديد من المسائل القضائية[4].

قانون كو:

حدد قانون كو "law of ko" مهام الموظفين المسئولين عن جمع خراج القرية ووظائفهم من تخصيص الأرض وتعيين أقسامها وحدودها، وتسجيل كافة الأراضي وتسعيرها، وملكيتها، ووضع سجل انتقال لكل شخص، والاحتفاظ بالسجل المدني، وإرسال التقرير من النشاطات المحلية عند المطالبة من جانب الإدارة المحلية والمركزية، ومتابعة أخبار المزارعين، وحيث كانت الإدارة المركزية تمنح لعمال الخراج الأراضي غير الخراطية بديلا عن مرتباتهم[5].

قانون الصافات:

استخدم قانون الصافات "The Saffat Law" في فض النزاعات المدنية لبعض الهنود الهندوس من أصحاب الديانات الوضعية بالهند الذين يعيشون في ظل قوانينهم وأعرافهم[6].

---

[1] طه جاد محمد وأحمد محمد إبراهيم جلال (2008). تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، مصر، مكتبة كلية الآداب، جامعة بنى سويف- العامة للكتاب، ص 30.

[2] المصرى جميل عبد الله (2018).حاضر العالم الإسلامى وقضاياه المعاصرة، (1)، ج2، مكتبة العبيكان، ص86.

[3] إبراهيم عبد العزيز عبد الغني: نفس المرجع، ص 25.

[4] Monem Bashir Ahmad: Ipid.p100.

[5] الحسيني عبد الحي بن فخر الدين(2001). االهند في العصر الإسلامي (1287م /1341ه) مجمع أحمد بن عرفان لأحياء المعارف الإسلامية، الهند، دار عرفات للنشر ، ص288.

[6] Monem Bashir Ahmad:ipid.p13

فرمان شوجا:

صدر للشركة فرمان عام 1651م الذي منحه الشاه "شوجا shuja" للتجارة في البنغال بعد دفع ضرائب قدرها ثلاثة آلاف روبية سنويا[1].

قانون الملاحة:

حرم قانون الملاحة "Navigation law" الصادر عام 1651م الملاحة على السفن الأجنبية في المياه الإقليمية الهندية، وكان صدور القانون بمثابة حرب بحرية؛ حيث ساعد شركة الهند الشرقية في نقل الواردات الإنجليزية من المستعمرات على السفن البريطانية لتحقيق الريادة في منافسة شركة الهند الشرقية الفرنسية وشركة الهند الشرقية الهولندية[2]، وصدر قانون عام 1660م لتوثيق علاقاتها بمستعمراتها حيث نظم القانون تجارة بريطانيا حيث أصبحت المستعمرات مخازن للمواد الأولية وأسواقا تجارية لبريطانيا[3]، وأصدر الملك تشارلز الثاني" Charles II " [4] مرسومًا عام 1661م بمنح شركة الهند الشرقية حق سك العملة، وتأجير جزيرة بومباي للشركة مقابل أجر رمزي[5].

قانون الميثاق:

اقتصر قانون الميثاق "Charter Act" الصادر عام 1661م على تطبيق مواد القانون الجنائي البريطاني في الهند[6].

القانون الزراعي:

ركز القانون الزراعي "Agricultural law"على حقوق الملكية في الأرض المتعلقة بالممتلكات العقارية مع مراعاة الأوضاع الزراعية السائدة، وحل الأمور المتعلقة بموضوع ملكية الأراضي في موغال الهند كما أنها توفر معلومات متداخلة ومفيدة[7]، وشرع قانون في عام 1663م

---

[1] إبراهيم عبد العزيز عبد الغنى: مرجع سابق، ص 25.

[2] المقرحى ميلاد. أ (1996). تاريخ أوروبا الحديث (1453 - 1848م)، ط1، منشورات جامعة قان يونس، بنغازى- دار الكتب الوطنية، ص162.

[3] المقرحى ميلاد. أ: نفس المرجع ، ص162.

[4] الملك تشارل الثاني: حكم بريطانيا في الفترة من عام (1685-1660م) بعد فترة الحكم الجمهورى الذى شهدتها بريطانيا للمرة الأولى والأخيرة على يد كورمويل 1652-1659م. واستدعاه البرلمان إلى إنجلترا من جديد لإعادة الحكم الملكى في أسرة استيورت.

[5] حقي إحسان (1978). تاريخ شبه الجزيرة الهندية الباكستانية، بيروت، مؤسسة الرسالة، ص 237-237.

[6] Junaid Iqbal Awan:ipid.p4.

[7] Zafar ulislm:(1981)The Concept of the State and Law in the Mughal Empire,PhD in Philosophy,The Muslim Alijara University.p11.

بعد السماح لأكثر من عشرين جنديا للعودة إلى أوروبا كل عام، وذلك لزيادة تحصين جزيرة بومباي وأماكن تحصينات شركة الهند الشرقية[1].

قانون تنظيم تجارة المستعمرات:

شهد عام 1663م صدور قانون تنظيم تجارة المستعمرات الثاني، نص على غلق باب الاتصال بين المستعمرات، وجعل من إنجلترا مركزًا لتجارة مستعمراتها[2].

قانون الاستسلام:

أوضح قانون الاستسلام "The law of surrender" الصادر عام 1666م أن المغول خلال فترة حكم أورنجزيب[3] كان لديهم عدد كبير من موظفي الطبقات العليا المتميزين، وأيضا من الموظفين القائمين على الإدارات المالية الصغيرة، أمناء الصناديق والمحاسبين الخاصين بهم[4].

وبلغ حرص أورنجزيب عالمكير على تحقيق العدل لرعاياه أنه أصدر أوامر مشددة للقضاة في جميع أنحاء شبه القارة الهندية بأن تتوافر على دراسة قضايا المواطنين ومشاكلهم وسرعة الفصل فيها والجلوس خمسة أيام بدلا من يومين كما كان متبعًا من قبل، وفي عام 1672م حصلت شركة الهند الشرقية على فرمان من حاكم البنغال المغولي بإعفاء الشركة من دفع رسوم الضرائب[5].

وتولى البرلمان البريطاني بعد ذلك إصدار قوانين لتنظيم الجانبين السياسي والتجاري للشركة، ووضع كافة معاملات الشركة تحت رقابة الحاكم العام في كلكتا إلى أن تم تشكيل جهاز رقابي للإشراف على شئون

4. John Bruce(1808):Annals of the Honorable East India company, from their Establishment by the Charter of Queen , 1600 , to the Union of the London and English East India, Companies ,Vol.1, London ,P.557-558.

[2] المقرحى ميلاد أ.: مرجع سابق، ص179.

[3] السلطان أونجزيب: هو ابو المظفر محمد محيى الدين أورنكزيب عالمكير، تولى عرش الهندعام 1657م بعد فوزه في حروب الوراثة التى دارت بينه وبين أخيه دارا شكوه ، حيث اعتقل أبيه السلطان شاهجهان المريض فى القلعة خوفا من رجوع شقيقة دارا شكوه لتولى الحكم ، وحكم الهند لمدة تجاوزت سبعه وأربعين عاما، وتوفى عام1707م. للمزيد فضلا راجع –الساداتى أحمد محمود(1980). تاريخ المسلمين في شبه القارة الهنديه وحضاراتهم، ج1،القاهرة ، مكتبة الآداب، ص 213-218.

[4] Jaroslav Strnad (2001),Monetary History Of Mughal,India As Reflected In Slver Coin Hoards, New Delhi,Harman Publishing House,.p147.

[5] المصرى جميل عبد الله: مرجع سابق، ص 86.

الشركة[1]، واستفادت Elc من نظم حكم المغول خاصة في مجال إدارة المقاطعات الهندية، ونظام إيجار الأراضي وغيرها من نظم الدولة المغولية[2].

القانون الهندوسي:

شهد القانون الهندوسي تطورًا دائمًا طبقًا لما يُستجد من أحداث مجتمعية، وسن المتشددون الهندوس بالتعاون مع سلطات الاحتلال البريطاني قوانين جديدة جامدة لا تتناسب مع المجتمع الهندوسي القائم على العرف[3].

مشروع قانون الحقوق:

أصدر مشروع قانون الحقوق عام 1689م بأن القاضي يجب أن يكون حسن السلوك، وكان أغلب القضاة من رجال العلم والابتعاث، واشترط لتولي منصب القاضي أن يكون ذكرًا بالغًا ذكيًا ويمتلك صوتًا مميزًا وحرًا ويرضى عليه القضاة، وأحيانا من واجب القاضي إمامة صلاة الجمعة، كما كان يتم تعيين غير المسلمين كقضاة للبت في نزاعاتهم[4].

وأعطى القرار البرلماني الذي صدر في إنجلترا عام 1694م الحق للمواطنين الإنجليز في التجارة مع الهند شريطة عدم وجود مخالفات قانونية، وتبعًا لهذا القرار تم إنشاء شركة جديده للتجارة في الهند عام 1698م [5] ، وتبنى السير ويليام جونز تجميع ملخص للقانون الهندوسي من النصوص السنسكريتية لصالح لجنة الهند الشرقية، وبشكل موثوق به في قانون الأحوال الشخصية في أنظمة المحاكم التي تديرها بريطانيا [6].

قانون عرف:

يتألف قانون عرف "Custom law" من العادات والتقاليد المحلية، ولعب قانون عرف دورًا هامًا حيث كانت جذور المواطنين الهند عميقة في

---

[1] المنوفى محمود كمال (1974).النظام السياسى في عهد نهرو، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ص26.

[2] مرزوق محمد حافظ أحمد ، مرجع سابق ص39.

[3] طعيمة منى فتحي(2002). قضية كشمير والمجتمع الدولي (1997/1947م)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث الآسيوية- جامعة الزقازيق، ص ص 119-120.

4 Muhammad Bashir Ahmad: Ipid.p46-47.

[5] إبراهيم عبد العزيز عبد الغني: مرجع سابق، ص 43.

[6] Carl W.Ernst (2003),Islamic studies on Hinduism? Areview of the Arabic and Persian translations from the Indian languages,International Society for Iranian Studies,Volume 36,Issue 2.p18.
http://www.jstor.org/page/info/about/policies/terms.jsp

ظل قيام بعض المسلمين بالعمل في تجارة تتعارض مع تعاليم الدين الإسلامي، وإلى جانب مشاكل حرمان الإناث في بعض القرى الريفية من الميراث[1] ، وجدد السلطان أورنجزيب بعد توليه العرش مرسوم شركة الهند البريطانية، فقد كان الإنجليز يرغبون في الحصول على تجديد المرسوم حيث يظل ساري المفعول طوال حكم السلطان ويحتاج إلى تجديد في حين تولي سلطان جديد[2].

المراسيم المغولية Mughal decrees

نص مرسوم العصمة "Infallibility decree" أو الدين الإلهي الذي أصدره السلطان أكبر "akbar" [3] على منح السلطان كافة الصلاحيات للاجتهاد بالتشريع دون استطلاع رأي العلماء والفقهاء رافضًا تطبيق الشريعة كما نص عليها القرآن الكريم والسنة النبوية[4].

أصدر السلطان شاه جهان " Shah jahan " [5] فرمانا عام 1613م سمح للبريطانيين بإنشاء "المستودع Warehouse" الذي أرسلت منه بعثة تجارية إلى بلاد فارس عام 1615م، وذلك بعد إبراز البريطانيين تفوقهم البحري على البرتغاليين حينما تصدوا لهم في البحر وهزموهم في جزء من نهار، خاصة وأن الهند لم يكن لديها قوة بحرية ولا تعبأ بالبحر[6].

فقد أصدر السلطان جهانجير براءة مرسوم "decree Patent" عام 1615م لسفير إنجلترا توماس روي "Thomas Rowe" بعدم فرض ضرائب على تجارة الشركة، وتحصين تجارة Elc في سورات "Surat"[7].

---

[1] Monem Bashir Ahmad: Ipid.p101.

[2] نور نصير أحمد: مرجع سابق ص93.

[3] السلطان أكبر: هو جلال الدين أكبر بن همايون، تولى العرش من عام 1605/1556م، وفى أواخر عهدة تأسست شركة الهند الشرقية عام 1600م. للمزيد فضلا راجع: النمر عبد المنعم تاريخ الإسلام في الهند، ص 288.

[4] الجوارنة أحمد محمد (د.ت). الهند في ظل السيادة الإسلامية (دراسات تاريخية)، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، ص، 35.

[5] شاه جهان: هو نورالدين جهانجير بن جلال أكبر بن همايون، وتولى الحكم 1628م، واشتهر عصره بالرخاء والرفاهية، وتوفي عام 1666م للمزيد فضلا راجع - غنيم عادل حسن(2006).الدولة التيمورية المغولية الإسلامية في الهند(1857/1525م)، ملتزم الطبع والنشر- مصر، دار الفكر العربى، ص 27-28.

[6] إبراهيم عبد العزيز عبد الغني(1981).حكومة الهند البريطانية والادارة في الخليج العربي، دراسة وثائقية، ط1، دار المريخ للنشر، الرياض- السعودية، ص17.

[7] النمر عبد المنعم (١٩٥٩). مرجع سابق، ص 242.

منح المرسوم الذهبي الذى أصدره السلطان شاهجهان عام 1632م شركة الهند البريطانية تسهيلات تجارية مقابل دفع رسم سنوي لحكومة المغول لممارسة التجارة بحرية تامة في الهند، وبما يحفظ المصالح البريطانية في الهند[1].

وضع فرمان عام 1642م قواعد تقييم السلع وتحديد الرسوم الجمركية المستحقة عليها، واستغل موظفو الجمارك تقييم أسعار بمبالغ كبيرة عن سعرها الأساسي، كما حدد للفرمان تقييم بضائع أجرا (Agra) بعد زيادة التكلفة من 10-12%، وزيادة سلع أحمد آباد 5%، وإعفاء بضائع سورات وبارودا والأماكن المجاورة من الرسوم جمركية[2].

تم إصدار فرمان عام 1643م تأكيدًا للفرمان الأول لتسهيل تجارة الشركة، إلا أن الشركة اتجهت لجنوب الهند للبحث عن مستودع بعيد عن مستودع البرتغاليين، وبعيدًا عن سكان المنطقة ذات الهوية الإسلامية[3].

طالب المرسوم المغولى الصادر عام 1650م بتحصيل الضرائب من Elc الأمر الذي أثار غضب الشركة، وأرسل "جرالد أنجير Gerald Angers" حاكم الشركة في بومباي إلى مجلس إدارة الشركة في بريطانيا يطالب باستخدام العنف للحفاظ على تجارة الشركة في الهند، وجدد السلطان أورنجزيب بعد توليه العرش مرسوم شركة الهند البريطانية، فقد كان الإنجليز يرغبون في الحصول على تجديد المرسوم حيث يظل ساري المفعول طوال حكم السلطان، ويحتاج إلى تجديد في حين تولي سلطان جديد[4]، وحصل الهولنديون أيضا من السلطان أورنجزيب عام 1663م على فرمان "decree" يسمح لهم بالتجارة داخل أراضي الدولة المغولية مقابل 3.5% من الرسوم الجمركية، وظلوا يعملون حتى الحظر الذي فرضه أورنجزيب عام 1701م على التجارة الأوروبية في الأراضي الخاضعة للدولة المغولية ردًا على قرصنة الأوروبيين ضد السفن المغولية في مياه المحيط الهندي[5].

4- بانيكار ك. م (1962).آسيا والسيطرة الغربية، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويش، القاهرة، دار المعارف، ص158.

[2] Arshia Shafqat (2008).Administration OfGujarat,UnderThe Mughals,(A.D.1572-1737 PHD of Piabilosoplin History,Augarh Muslim Uinversity,India. P.97.

[3] إبراهيم عبد العزيز عبد الغني: مرجع سابق، ص 20.

[4] نور نصير أحمد (1991). شركة الهند الشرقية الإنجليزية منذ تأسيسها حتى سقوط دولة المغول الإسلامية في الهند، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية الشريعه والدراسات الإسلامية – قسم الدراسات العليا، جامعة أم القرى، ص93.

[5] نور نصير أحمد: نفس المرجع ، ص122.

وأصدر السلطان أورنجزيب فرمان عام 1680م بعدم إعفاء الإنجليز من دفع الرسوم الجمركية البالغة 2%على بضائعهم، ولم يرَالسلطان أي مبرر لتميز الإنجليز عن غيرهم من الأوروبيين الموجودين في الهند، وبموجب هذا الفرمان تم تحصين تجارة الشركة في البنغال، وطلب الإنجليز من وكيلهم تغيير صياغة الفرمان وتغيير عبارة "وفقا لفرمان السلطان" إلى "وفقا لاستعمال وعرف الإنجليز في البنغال"[1]، كما أصدر السلطان أورنجزيب فرمانًا في 27 فبراير 1690م بالعفو عن الإنجليز، حيث أطلق سراج الدولة سراح موظفي شركة الهند الشرقية بعد دفع الغرامة المالية المقررة[2].

المراسيم البريطانية لشركة الهند الشرقية

أصدرت الملكة إليزابث الأولى " Queen Elizabeth "[3] في نهاية شهر ديسمبر من عام 1600م مرسومًا بريطانيًا بتأسيس شركة الهند الشرقية لاحتكار تجارة الشرق والتجارة في الهند، وذلك في ظل احتياج الإنجليز في الحصول على التوابل الهندية بأسعار مخفضة[4]، تأخرت حكومة الثورة في إنجلترا في إصدار مرسوم تجديد لشركة حتى عام 1657م، حيث منحت الشركة امتيازاتها القديمة[5].

أصدر الملك تشارلز الثاني مرسومًا ملكيًا عام 1661م بمنح Elc العديد من الصلاحيات، وأعطاها حق توقيع اتفاقيات السلم، وإعلان الحرب باسم التاج[6]، كما تضمن المرسوم منح شركة الهند الشرقية حق سك العملة، وتأجير جزيرة بومباي للشركة مقابل أجر رمزي[7].

أعطى مرسوم عام 1683م الصادر من التاج البريطاني الحق Elc في تعيين الأدميرالات البحرين ونوابهم والجنود البحارة، كما سمح المرسوم للشركة بإجراء الترقيات ومنح الرتب، وساهم هذا المرسوم في تطوير

---

[1] بيزاده شريف الدين (1969). نشأة باكستان، ترجمة عادل الصلاحى، جده، الدار السعودية للنشر، ص 31.

[2] الشيال جمال الدين (2011). تاريخ دولة اباطرة المغول الإسلامية في الهند، ط1، مكتبة الثقافة الدينية- بورسعيد، ص 162.

[3] الملكة إليزابيث الأولى: هى ابنة الملك هنرى حكمت بريطاننا في الفترة 1559-1602م

[4] الفقى عصام الدين عبد الرؤف (2002). بلاد الهند في العصر الإسلامى منذ فجر الإسلام وحتى التقسيم، مصر، دار الفكر العربى، ص 241، 240.

[5] إبراهيم عبد العزيز عبد الغني: مرجع سابق، ص 42.

[6] إلهام محمود كاظم(2011). جيش السيبوي في الهند ودورة في ثورة 1857م، كلية التربة - جامعة الكوفة، (4)، (9)، ص189دار المنظومة https://search.mandumah.com/Record/188451

[7] حقي إحسان: نفس المرجع سابق، ص 237-237.

البحرية في بومباي منذ صدوره، وكما منح الميثاق Elc الحق في الاستيلاء على سفن البضائع المتسببة في مشاكل للطرق التجارية البحرية لشركة الهند يجب أن تكون القوانين التي تضعها الشركة مبررة ومعقولة ولا تتعارض مع القوانين البرلمانية وأوامر الإمبراطورية البريطانية والعادات والأعراف [1]، وفي عام 1698م استطاع مجموعة من رجال الأعمال استصدر مرسوما ملكيا بتأسيس الجمعية العامة للتجارة مع الهند الشرقية، حيث دخلت الشركتان ميدان المنافسة العنيفة في الهند[2].

أصدر التاج البريطاني مرسوم تعيين سفير إنجلترا لدى السلطان المغولي عام 1708م[3]. وتبنى السير ويليام جونز تجميع ملخص للقانون الهندوسي من النصوص السنسكريتية لصالح لجنة الهند الشرقية، وبشكل موثوق به في قانون الأحوال الشخصية في أنظمة المحاكم التي تديرها بريطانيا [4].

طالب الإمبراطور أورنجزيب من حاكم بنارس منع التدخل في شئون الهندوس بموجب مرسوم أصدره عام 1659م في أماكنهم ووظائفهم السابقة، والحفاظ على حقهم في أداء شعائرهم الدينية كاملة ، كان من الصعب بعد وفاة أورانجزيب عام 1707م الحافظ على الدولة المترامية الأطراف في ظل تحارب أبنائها على العرش حيث تمكن أحدهم وهو بهادر شاه من الوصول إلى العرش، ولكن هيبة الدولة قد زالت وقد ثار عليها السيخ والمرهاتا والرجبوت والجات وكان قرب أجرا، وتوالت الثورات عليه، واستمر يحارب خصومه حتى آخر لحظات في حياته[5]، وحصن الإنجليز مراكزهم التجارية بعد وفاة أورانجزيب، وآثار تزايد نفوذ شركة الهند قلق القوى المحلية في الهند، التى أعدت العدة لوضع حد لنفوذ الشركه لتدخل الهند في مرحلة جديدة من مراحل الاستعمار البريطاني[6].

10 ملخص نتائج البحث

توصلت الباحثة إلى أن:

1- شهدت فترة الحكم المغولي وحكم شركة الهند الشرقية العديد من صدور القوانين التي كانت في بدايتها تراعي الشأن العام الهندي، واستمر ذلك حتى وفاة الإمبراطور أورنجزيب عام 1709م.

[1] إبراهيم عبدالعزيز عبدالغني :مرجع سابق، ص17.

[3] سير ويلسون أرنولدت: مرجع سابق، ص150.

[4] Carl W.Ernst:ipid.p18.
http://www.jstor.org/page/info/about/policies/terms.jsp

[5] مؤنس حسين: (1987)، مرجع سابق، ص258.

[6] الدفاعى لارا محمود جبار: مرجع سابق، ص 9.

2- شهدت فترة ضعف الدولة المغولية صدور الكثير من القوانين من جانب الشركة والتي بدأتها مبكرًا منذ دخول شركة الهند الشرقية للعمل في الهند كشركة تجارية، وكانت قاصرة فقط على محاكمات موظفي الشركة ومراعاة مصالحها في الهند، بينما توسعت الشركة في إصدار العديد من القوانين التي مكَّنتها من التحول من شركة تجارية إلى هئية سياسية تعمل داخل الهند مما مهد لحكم التاج المباشر فيما بعد.

المراجع

1- إبراهيم عبد العزيز عبد الغني (1982)، سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج العربي (1914/1858م) (دراسة وثائقية)، مطبوعات دائرة الملك عبد العزيز، السعودية - الرياض.

2- البحرى حسن (2018). القانون الدستورى والنظم السياسية، الجامعة الافتراضية السورية ، الجمهورية العربية السورية، منشورات الجامعة الافتراضية السورية.

3- الجوارنة أحمد محمد: (د.ت)، الهند في ظل السيادة الإسلامية (دراسات تاريخية)، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، ص، 35.

4-الحسيني عبد الحي بن فخر الدين(2001): االهند في العصر الإسلامي (1287م /1341ه) مجمع أحمد بعرفان لأحياء المعارف الإسلامية، دار عرفات للنشر- الهند، 2001م.مرجع سابق، ص288.

5- الساداتى أحمد محمود (1980). تاريخ المسلمين في شبه القارة الهنديه وحضاراتهم، (1)، القاهرة، مكتبة الآداب

6- الفقى عصام الدين عبد الرؤف (2002). بلاد الهند في العصرالإسلامى منذ فجر الإسلام وحتى التقسيم، مصر، دار الفكر

7- الشيال جمال (2011). تاريخ دولة اباطرة المغول الإسلامية في الهند، (1)، بورسعيد، مكتبة الثقافة الدينية

8- المصرى جميل عبد الله (2018).حاضر العالم الإسلامى وقضاياه المعاصرة، (1)، ج2، مكتبة العبيكان،

9- لمقرحى ميلاد.أ (1996).تاريخ أوروبا الحديث (1453- 1848م)، ط1، منشورات جامعة قان يونس

10- بانيكار ك. م (1962).آسيا والسيطرة الغربية، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويش، القاهرة، دار المعارف،

11- بيزاده شريف الدين (1969). نشأة باكستان، ترجمة عادل الصلاحى، جده، الدار السعودية للنشر

12- حقي إحسان (1978). تاريخ شبه الجزيرة الهندية الباكستانية، بيروت، مؤسسة الرسالة.
13- سير ويلسون أرنولدت (2016).تاريخ الخليج، ترجمة محمد أمين عبد الله، (4)، سلطنة عمان، وزارة الثقافة والتراث
14- غنيم عادل حسن(2006).الدولة التيمورية المغولية الإسلامية في الهند(1857/1525م)، مصر، ملتزم الطبع والنشر- دار الفكر العربى.
15- روبيز نك(2009).الشركة التي غيرت العالم "كيف بنت شركة الهند الشرقية الإمبراطورية البريطانية وقدمت المؤسسة العابرة للقارات"، ترجمة كمال المصرى، مكتبة الشروق الدولية.

الرسائل العلمية:

1- الجنابى إنعام حميد شرموط (2014). إمبراطورية المغول الإسلامية في الهند(1525/ 1656م)، أطروحة دكتوراة، كلية الآداب -جامعة الأنبار.
2- إلهام محمود كاظم(2011). جيش السيبوي في الهند ودورة في ثورة 1857م، كلية التربة - جامعة الكوفة، (4)
(9). دار المنظومة
3https://search.mandumah.com/Record/188451
3 - المنوفى
4- طعيمة منى فتحي (2002). قضية كشمير والمجتمع الدولي (1997/1947م)، رسالة ماجستير غير منشورة معهد الدراسات والبحوث الآسيوية- جامعة الزقازيق.
5- مرزوق محمد حافظ أحمد(2016). سياسة بريطانيا في إدارة الهند وأثرها على أوضاع المسلمين في شبه القارة الهندية، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب- جامعة الأسكددرية.
6- محمود كمال المنوفى(1974).النظام السياسى في عهد نهرو، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأقتصاد والعلوم السياسية- القاهرة.
7-نور نصير أحمد (1991).شركة الهند الشرقية الإنجليزية منذ تأسيسها حتى سقوط دولة المغول الإسلامية في الهند، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية الشريعه والدراسات الإسلامية – قسم الدراسات العليا، جامعة أم القرى.

Basic book:

1.Jaroslav Strnad (2001).Monetary History Of Mughal,India As Reflected In Slver Coin Hoards, New Delhi,Harman Publishing House.

Dissertations unpublished:

1. Arshia Shafqat (2008). Administration Of Gujarat,UnderThe Mughals,(A.D.1572-1737) PHD of Piabilosopl In History, Augarh Muslim Uinversity,India.

2.Carl W.Ernst (2003).Islamic studies on Hinduism? Areview of the Arabic and Persian translations from the Indian languages,International Society for Iranian Studies,Vol 36),Issue (2).(

3.John Bruce(1808).Annals of the Honorable East India company, from their Establishment by the Charter of Queen ,1600 ,to the Union of the London and English East India, Companies ,Vol.1, London..

4.Monem Bashir Ahmad (2015).Administration of Justice in Medieval India,Study in the Summary of the Judicial System,Master Thesis,Aligarh University,Law Newspaper Press Allahabad,India.

5.Piyush KumarTiwari (2014 April).The East India Company and Criminal Justice,The Role of Orientalists,International ,Social Science Journal of Vol 3 www.ijhssi.o

6.Zafar ulislm:(1981), The Concept of the State and Law in the Mughal Empire,PhD in Philosophy,The Muslim Alijara University.

Article:

1.Junaid Iqbal Awan:The Judicial System of the East India Company,article.
https://www.academia.edu/

Scientific Journal of Faculty of Arts 10 (2) 2021, 189-205
المجلة العلمية لكلية الآداب
https://artdau.journals.ekb.eg/

Laws and decrees in India before the British occupation (1600/1707)

Samia Helmi Hafez Gad
PhD student - Far Eastern Civilizations Department (Modern History) - College of Higher Asian Studies - Zagazig University

Abstract

The research aims to highlight the interest of the Mughal Sultans in the judicial system in India during the period from 1600/1707 through the issuance of laws, decrees and decrees that regulate the conduct of justice in the country, and where justice was an expression of the Sultan's vision of achieving security in all parts of India for all citizens with their various Hindu laws. British laws, decrees and decrees were also issued to regulate the work of the East India Company in India, which were immediately followed by granting the company the right to issue laws and legislations to prosecute company employees accused of violating the

Keywords: Mughal Sultans, India

Article history:
Received 25 March 2021
Received in revised form 22 May 2021
Accepted 9 June 2021